

حكايكا



كيف يرى اتحاد العمال خطة إصلاح القطاع العام؟ القادري: لسنا مع أي حل يستشف منه عمليات خصخصة ولسنا ضد التشاركية لكن بشروط القطاع العام الذي نتمسك به هو الرباح والمجدي اقتصادياً

هنا غانم

أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري أن اللجنة العليا المكلفة بإصلاح مؤسسات القطاع العام الاقتصادي بدأت أعمالها لأنه أصبح من الضروري أن تكون هذه المؤسسات والشركات العامة ذات الطابع الاقتصادي ذراعاً حقيقية للدولة، الأمر الذي يؤكد ضرورة التركيز على تحسين أداء هذه المؤسسات والشركات، وتحسين مرونتها وآليات عملها، بما فيها الأنظمة والتشريعات التي تعمل بموجبها.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بيّن القادري وهو عضو اللجنة، أن العمل يكسب أهمية كبيرة باعتباره خطوة على طريق التعافي للاقتصاد الوطني، لافتاً إلى أن هناك بعض القضايا الاقتصادية تحتاج إلى التوقف عندها، وإيجاد الحلول لبعض المشاكل التي تواجه العديد من القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى الحرب الاقتصادية التي لا تقل ضراوة عن الحرب الراهية، والتي استهدفت الكثير من العمال والمشتات والخدمات، بما فيها الماء والكهرباء والغاز.. إضافة إلى العديد من الموارد التي تعتبر القوة المحركة للاقتصاد السوري.

وأضاف: «اليوم نحن في إطار مرحلة التعافي لما بعد الحرب، وتشكيل اللجنة العليا أمر مهم وضروري، ويأتي في مكانه الصحيح، لوضع



المرحلة الراهنة عن لجان إصلاح القطاع الاقتصادي السابقة التي شكلت في إطار إصلاح القطاع العام الاقتصادي الصناعي هو الجدية بين أعضاء اللجنة على إيجاد آلية تنفيذية لما يقر فوراً من قبل اللجنة، بحيث تشكل لجان تنفيذية في كل وزارة يستهدفها الإصلاح تضم عدداً من المعنيين ورؤساء الاتحادات في الجهات المختصة في مجال عمل الوزارة، بحيث

كل ما يتفق عليه تعمل اللجنة على تنفيذه، ويتم رصد المعوقات وإيجاد الحلول لها.

وعبر القادري عن تفاؤله بعمل هذا اللجنة، خاصة وأن هناك العديد من اللجان التي شكلت في الماضي لإصلاح القطاع العام الاقتصادي، مضيفاً: «لكن للأسف بقيت مقترحات هذه اللجان حبيسة الأراج، وذلك لعدة أسباب، منها عدم واقعية بعض هذه الدراسات في

الجوانب الكثيرة، وأهمها عدم توافر الإرادة وغياب البوصلة أحياناً». وركز القادري على أن الانطلاق يجب أن يكون من معرفة ما نريد من القطاع العام الصناعي، مبيّناً أن هناك خيارات متعددة، لكن الخيار الذي نريده هو التمسك بالقطاع العام، لكن ليس أي قطاع عام، مشيراً إلى أن القطاع العام المطلوب والذي يجب أن ننصه فيه «هو القطاع الصناعي السليم والرباح والمجدي، والذي تكون مخرجاته في خدمة الاقتصاد الوطني وخدمة المجتمع بأكمله، ولاسيما أن الحرب التي واجهناها أثبتت مدى الحاجة إلى وجود قطاع عام قوي، لأنه في الحقيقة ما تبقى من القطاع العام هو الذي حمى البلد، ومكثنا من الصمود في الجانب الاقتصادي، طبعاً إلى جانب عوامل أخرى حتى تكون منطقيين ومنصفين».

وأضاف: «نحن كاتحاد عمال، متمسكون بوجود القطاع العام، وبوجود الإصلاح، ولاشيء غير الإصلاح، فالإصلاح ممر إجباري لمنشآت هذا القطاع». ولفت القادري إلى أن إصلاح القطاع العام الصناعي، تقنياً، ضروري، لأن هناك حاجة ماسة للاستبدال والتجديد، علماً بأن البعض يقول إن هذه القضية مكلفة، لكنها في المستقبل تغطي أضعاف تكاليفها، مضيفاً «نحن مصرون على إصلاح القطاع العام في الجانب الإداري، وهو أمر في غاية الأهمية لتهيئته، وإعطاء

سعر الصرف

ورأى القادري أن التقلبات التي نواجهها في سعر الصرف هدفها النيل من الاقتصاد، لكن هناك في الحقيقة جهود تبذل لعقنة سعر الصرف، والضرب بيد من حديد على أيدي المتلاعبين باليرة، «وهناك نتائج اقتصادية تنعكس على الواقع الاقتصادي لأننا في الحقيقة لا نزال في خضم الحرب، وتتوقع كل شيء، لذلك يجب أن نكون يقظين، نتنبأ لكل شيء، لأن للحرب أدوات ووسائل متعددة، والحرب على اليرة إحدى أدوات الحرب على الاقتصاد السوري، لذلك مطلبنا الأساسي الحفاظ على القطاع العام وتوفير الإمكانات وإعادة توظيف الصناعات الإسترراتيجية لاستمرار بالعمل والإنتاج.

السوق لا يعترف بنشرة أسعار «التموين»

السالم: من لا يملك فاتورة يمكنه التصريح عن مصدر البضاعة إغلاق ٤ محطات وقود و١٢٢ محلاً و٨ معامل أجنبية وألبان

عبد المنعم مسعود

حافظت الأسعار على مكاسبها المرتفعة رافضة التجاوب مع النشرة الأولى التي أصدرتها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على الرغم من أنها سعرت المواد ووفقاً للأسعار الراهية رافضة الهبوط بالتوازي مع هبوط الدولار في السوق السوداء بما يقارب المئتي ليرة.

ويعكس التجاوب في الأسواق المختلفة لدمشق وريفها ارتفاعاً قياسياً ليس له ما يبرره فالارتفاع لم يطل الزيوت والسكر فقط بل وصل إلى باقي احتياجات المستهلك من مواد تموينية واستهلاكية وحتى كمالية، ارتفاع يدفع للتساؤل حول جدوى الرقابة التموينية وفعاليتها ناهيك عن السؤال المستمر في ذهن المستهلك عن وجودها.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ريف دمشق لؤي السالم بين لـ«الوطن» أن كل إمكانيات مديره التنفيذية الرقابية موضوعة في الرقابة على الأسواق في الوقت الحالي ومؤكداً الاستعانة بالموظفين لتشديد الرقابة على مدار الساعة بما فيها الشكاوى والتي بلغ عددها ٩٢ شكوى تمت معالجتها بشكل فوري خلال الشهر الحالي.



تتعلق بمخالفات بيع مادة الغاز المنزلي أهمها زيادة في بيع سعر الأسطوانة إضافة إلى مصادرة سيارة تحمل ١٣٦ أسطوانة في عين ترمنا.

وأشار مظلوم إلى تنظيم ١٦٣٠ ضبطاً خلال الشهر الماضي منها ١٥٣٩ ضبطاً عدلياً و٩١ ضبطاً عبئة وإغلاق ١٢٢ محلاً إغلاقاً إدارياً من كافة الفعاليات.

وأضاف مظلوم أنه من بين هذه الضبوط ٤٨ ضبطاً بحق محطات الوقود وسيارات توزيع مازوت التدفئة وذلك بمخالفات نقص الكيل والاتجار بالمحروقات إضافة إلى ٥٠ ضبطاً بحق موزعي الغاز إضافة إلى حجز ٩٩٠ أسطوانة.

ويتابع مظلوم في تفصيله للمخالفات التي ضبطت خلال الشهر الماضي عن وجود ٢٥٠ ضبطاً نظمت بمخالفات جسيمة منها الغش والتدليس و٣٥ ضبطاً بحق الأفران بمخالفات متنوعة أهمها سوء صناعة الخبز.

ووفقاً لمظلوم فقد أغلقت الرقابة التموينية ٨ معامل ألبان وأجبان لمخالفاتها للشروط الصحية ومعامل أخرى تحوي مواد منتهية الصلاحية مضافاً إن الحملة مستمرة بتشديد الرقابة التموينية يومياً وذلك لضبط الأسعار ومنع استغلال المستهلك.

ليرة زيادة عن سعر اللتر النظامي. بدوره مدير دائرة حماية المستهلك على مظلوم بين لـ«الوطن»، أن عدد الضبوط التي نظمت منذ بداية الشهر الحالي وصلت إلى ٤٨٦ ضبطاً شملت مخالفات متنوعة منها عدم الإعلان عن السعر والبيع بسعر زائد وعدم إبراز الفواتير وإبراز فواتير غير نظامية. ووفقاً لمظلوم فقد تم تنظيم ٦٠ ضبطاً

ووفقاً للسالم فإن دوريات الرقابة التموينية تتحقق من الأسعار ومطابقتها للواقع بالدرجة الأولى إضافة للتحقق من باقي المخالفات مبيّناً أن الدوريات تقوم بالتحقق من الأسعار والفواتير ومصدر البضاعة مؤكداً أنه في حال عدم وجود فاتورة لدى البائع وعنده زيادة في السعر فإن دوريات التموين تقبل حتى التصريح من قبل البائع عن مصدر بضاعته في حال

رئيس تجار السويداء:

من يقوم برفع الأسعار هو المستورد..

والباعة يتحملون أخطاء السياسة الاقتصادية

السويداء-عبير صيموعة

قرار الإغلاق يسبب ضرراً للتاجر وعلى المواد داخل المحلات في الوقت ذاته.

لافتاً إلى أن النسبة العظمى من التجار كانوا خلال الأزمة حصن الوطن المنيع وقاموا بتأمين حاجات المواطن رغم الظروف الصعبة والمغامرة برووس أموالهم في بلد غاب عنه الأمن والأمان وبقوا يستثمرون في بلدهم. وأكد سيف أن الإشكالية حلها ببساطة إما تخفيض سعر المصرف وتثبيتته أو رفع دخل المواطن بما يتناسب مع سعر الصرف، مضيفاً: «ولكننا نعلم أن راتب الموظف كان قبل الأزمة نحو ٣٠ ألف أي ما يعادل ٦٠٠ دولار وهنا يتضح الفرق لأن المشكلة الأساسية حالياً ليست بارتفاع الأسعار وحسب في حين هي في تدني مستوى الدخل لافتاً إلى أنه لا علاقة لرفع الأسعار (وبحسب قوله) أن التاجر تزامنت مع تدني القيمة الشرائية لليرة السورية أمام العملات الأجنبية.

كما تمنى سيف من جميع المواطنين الميسورين ماديا ترك السكر والمواد الغذائية الأساسية في صالات السورية للتجارة لأصحاب الدخل المحدود، لافتاً إلى أن هناك منتجات محلية صناعية وزراعية بقيت على أسعارها منذ سنوات رغم ارتفاع تكاليف الإنتاج منها على سبيل المثال صفيحة الزيت التي ما زالت تباع بثمان ٣٠ ألفاً و٣٥ ألفاً في حال التقسيط وهذا ما يؤكد عدم ارتفاع المنتج المحلي رغم تذبذب أسعار الصرف.

تذبذب عمليات سعر صرف الليرة أمام العملات الأجنبية جعل الأسواق في حالة ركود كبيرة، ما دفع كثيراً من التجار إلى إغلاق محلاتهم جراء عجزهم عن ضبط إيقاع أسعار المواد الغذائية ما أدى إلى فوضى كبيرة في التسعير وخلق إشكالية حقيقية لدى المواطن، فجولة واحدة على الأسواق تبين الفارق الكبير في أسعار المواد بين محل وآخر.

بدوره نفى رئيس غرفة تجارة وصناعة السويداء فيصل سيف لـ«الوطن» «إغلاق المحلات التجارية أو الاحتكار بل على العكس (وبحسب قوله) أن التاجر بحاجة إلى البيع والعيش مع حقه في الحفاظ على رأس ماله بما يتناسب مع سعر الصرف».

واتهم المستورد بأنه من يقوم برفع الأسعار هو والمنتج بحسب سعر الصرف وتسامه سيف: «بأي حق يوضع التاجر تحت المجهر ويتم اتهامه بأنه من يتلاعب بقوت الناس ويوضع في كل مرة كشاعة ويتحمل أخطاء السياسات الاقتصادية؟ مستائلاً: ولماذا لا تتم محاسبة المستورد والمصنع لهذه المواد في حين يتم تطبيق الحساب على تجار اليزع (الحلقة الأضعف) وخاصة مع عدم وجود الفواتير التموينية، مستائلاً لماذا لا يطبق قانون الحاسبة على الأكتاش والبسطات والتي تحتوي نفس المواد الموجودة في المحلات؟ منتقداً قرار إغلاق المحال التجارية التي تتم مخالفتها (رغم أقليتها) لأن

مدير «تموين» الحسكة: وضع الأسعار غير مطمئن وأسواق الجملة بعيدة عن الرقابة

الحسكة - دحام السلطان

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في الحسكة إغناطيوس كسيو لـ«الوطن»، أن أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية في أسواق الحسكة شهدت ارتفاعاً كبيراً وغير عادي، وبيانات معدلات ضبطها وعملية استقرارها في خبر كان في ضوء الارتفاع الكبير والمتزايد وغير المسبوق لأسعار صرف الدولار الذي انعكس سلباً على الواقع التمويني برمته.

وأوضح كسيو أن الوضع العام للأسعار غير مطمئن ولا يبشر بالخير في ضوء الارتفاع المتزايد لسعر صرف الدولار وانقطاع الطرقات ووجود المعابر غير النظامية التي بدورها تنعكس على أسعار البضاعة، إضافة إلى التكاليف التي يدفعها الناقل الذي يقوم بدورها أيضاً بفرضها على المستهلك، ومن ضمنها المواد والسلع ذات المنتج الوطني التي لا تأتي إلى أسواق المحافظة عبر المعابر النظامية، بل عن طريق التجار وبطرقهم الخاصة، عدا كون أسواق الجملة بعيدة عن عيون الرقابة التموينية وخارج نطاق سيطرة عملها المسموح به للمراقبة والتصدي للمخالفات ومعالجتها بالطرق القانونية.

ولفت مدير التجارة الداخلية إلى وجود ارتفاع في أسعار اللحوم البيضاء، معللاً ذلك أن حجم الارتفاع في الأسعار يعود إلى المصدر المورد للبضاعة، حيث إنه وصل سعر كيلو الفروج بين ١١٥٠ - ١٢٠٠ ليرة سورية، وهناك استقرار في سعر اللحوم الحمراء التي تتراوح أسعارها بين ٤٥٠٠ - ٥٠٠٠ ليرة سورية، وشهدت أسعار الخضار والفاكهة ارتفاعاً ملحوظاً، باستثناء الحمضيات التي يعتبر ارتفاعها طفيفاً.

وبيّن رئيس دائرة حماية المستهلك في المديرية عماد الدرعان أن الدائرة سيرت خلال شهر تشرين الثاني الماضي ٥٥ دورية ضمن مواقع سيطرة المديرية، وقامت بتنظيم ١٩ ضبطاً تموينياً منها ١٦ ضبطاً مباشراً، و٣ ضبوط عبئات وهي تخص عمل المخازن من حيث عدم الإبلاغ عن الركن، وإنتاج خبز مخالف لل مواصفات القياسية وعدم الإعلان عن الأسعار، والبيع بسعر زائد والامتناع عن البيع وعدد من العيّنات الغذائية.

وأضاف الدرعان: إنّه من الصعوبات الخاصة بدائرة حماية المستهلك والشعب التابعة لها، عدم وجود آليات خاصة بالعمل، والتحرك خارج إطار المربع الأمني وسط مدينة الحسكة، وبقية المناطق والمدن والأرياف على مستوى المحافظة، لخروجها عن سيطرة الدولة، لافتاً إلى أن المتابعة مستمرة على كل الفعاليات ضمن المناطق المسموح لها بالعمل لدوريات المراقبة التموينية التابعة لدائرة حماية المستهلك في المديرية.

سوق سوداء «للحظ»

بطاقات اليانصيب لرأس السنة تباع بـ٣٠٠٠ ل.س بينما سعرها ٢٠٠٠ ليرة



بعضها، وجواز ترضية لبعضها الآخر أكبرها ٦٠ ألف ليرة. من جهته بيّن وكيل بيع بطاقات يانصيب معرض دمشق الدولي بمدينة حماة سامر الجمال أن الباعة الذين تروّتهم بالشوارع هم باعة موسميون يفتدون من الأرياف بكل موسم رأس السنة ويبيعون بطاقتهم بحماة، ومعظمهم يشترونها من محافظات دمشق وحلب

أنه يشترى كل عام أكثر من عشر بطاقات من إصدار رأس السنة الأول ومثلها من الإصدار الثاني، ولا يهجم سعرها، فهو لا يستطيع الإقلاع عن هذه (السوسة)؛ وقال جمدة: «وأما أنا فاشترى بفقراً كاملاً» والبطاقات كل سحب على أمل أن أربع الجائزة الكبرى، ولكن حتى اليوم ورغم السنوات الطويلة التي اشترت فيها بطاقات بالجملة لم أربع سوى قيمة

حماة - محمد أحمد خياري

العديد من باعة بطاقات اليانصيب المخصصة لرأس السنة، الذين ينتشرون بمدن محافظة حماة ومناطقها، يبيعون البطاقة بـ٢٥٠٠ ليرة وأغلبهم يبيعها بـ٣٠٠٠ ليرة، بزيادة ١٠٠٠ ليرة عن السعر الرسمي المحدد مع هامش ربح لوكلاء بيعها المرخصين أصلاً وموزعيها النظاميين المقرر بـ٢٠٠٠ ليرة لكل بطاقة.

إذ يرى أولئك الباعة في موسم رأس السنة، فرصة جيدة لتحقيق ربح ممتاز من بيع بطاقات (الحظ) كما يسمونها، خلال أيام معدودة فقط، ولزيادة أرباحهم يشترون بطاقات من دمشق وحلب وطرطوس ويضخونها بأسواق حماة التي تمتصها معها تكن كمينتها كبيرة يقول أحدهم: أكثر ما تباع البطاقات في سلمية ومصيف والغاب، وبنسبة أقل بحماة المدينة التي يشترى أكثر بطاقتها زاروها الذين يفتدون إلى أسواقها الشعبية للتسوق أو مراجعة الدوائر والمؤسسات الخدمية أو لزيارة طبيب. وخلال لقائنا عندما بدأنا المواطنين المدمنين على شراء البطاقات أكد معاذ

وطرطوس بـ٢٣٠٠ ليرة على ما اعتقد ويبيعونها ما بين ٢٥٠٠ و٣٠٠٠ ليرة ليعوضوا أجور تنقلهم من مناطقهم إلى حماة والعكس.

وعن عدد الوكلاء بالمحافظة المرخصين أصلاً قال: عددها ٣٣ مرخصاً ونحن نبيع البطاقة بسعرها النظامي أي ٢٠٠٠ ليرة، ولكن زبون دائم أو مواطن جديد بطاقة واحدة فقط كي نوفر البطاقات لأكثر عدد ممكن من الراغبين بشرائها.

وأوضح أن مخصصات المحافظة من البطاقات لهذا الإصدار ٧٩ ألفاً و٨٠٠ بطاقة، ولكن يوجد في السوق أعلى من هذا الرقم بكثير ومعظمه مستجر من المحافظات التي ذكرناها سابقاً.

مصدر في التجارة الداخلية وحماية المستهلك بيّن «للوطن» أن هذه الظاهرة موسمية، ويمارسها عدد من الباعة الفقراء الذين يفتدون إلى حماة من مناطقهم التي ذكرناها سابقاً.

مع الحبيب. ونفى تلقى أي شكوى من أي مواطن فيما يتعلق بأسعار البطاقات، وقال: تخضع النظر عن الباعة لأنهم فقراء وموسميون، ولكن إذا تلقينا شكوى فوراً نخالف مرتكبها بجرم تقاضي أسعار زائفة.